الاقتصاد والأعمال

البورصة تتراجع للجلسة الثانية بالختام والتداولات تتحسن

للجلسة الثانية على التوالي تغلق المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت على تراجع جماعي، بضغط انخفاض 8 قطاعات أبرزها البنوك، مع تحسن بالتداولات، وذلك مع انتشار مخاوف تفشي فيروس كورونا عالمياً وتزايد حالات الوفاة.

وهبط مؤشر السوق الأول بنسبة 0.97 بالمائة، كما تراجع مؤشرا السوق العام والرئيسي بنسبة 0.8 بالمائة و0.27 بالمائة على التوالي، عن مستويات أمس الأحد.

ويأتي تراجع بورصة الكويت بالتزامن مع تراجع البورصات العالمية على خلفية تزايد عدد المصابين بفيروس كورونا في الصين إلى 2700 مصاب، وظهور حالات عدوى للمرض في 12 دولة على مستوى العالم.

ونتيجة لذلك مددت الصين عطلة السنة القمرية الجديدة حتى 2 فبراير المقبل، وأغلقت المزيد من الشركات الكبرى أبوابها وطلبت من موظفيها العمل من المنازل في مسعى لاحتواء انتشار المرض بعدما ارتفع عدد ضحاياه إلى 81 شخصاً.

18.2 مليار دولار في الربع الأخير.. والقطاع المالي يستحوذ على 65 بالمئة من الصفقات

«الوطني للاستثمار»: 111 مليار دولار إجمالي إصدارات الدين في 2019

- 18.2 مليار دولار مجموع الديون التي اقترضتها كيانات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- إدراج السندات السيادية لخمس دول خليجية ساهم في استقطاب تدفقات جديدة وعزز السيولة

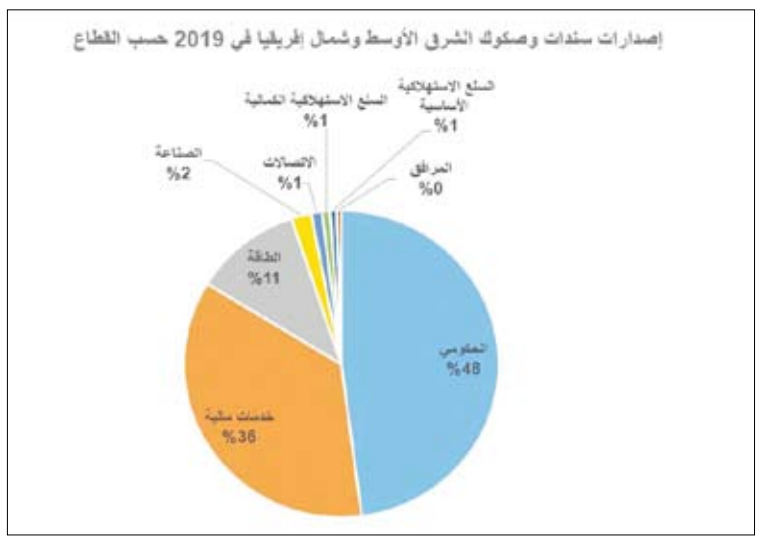

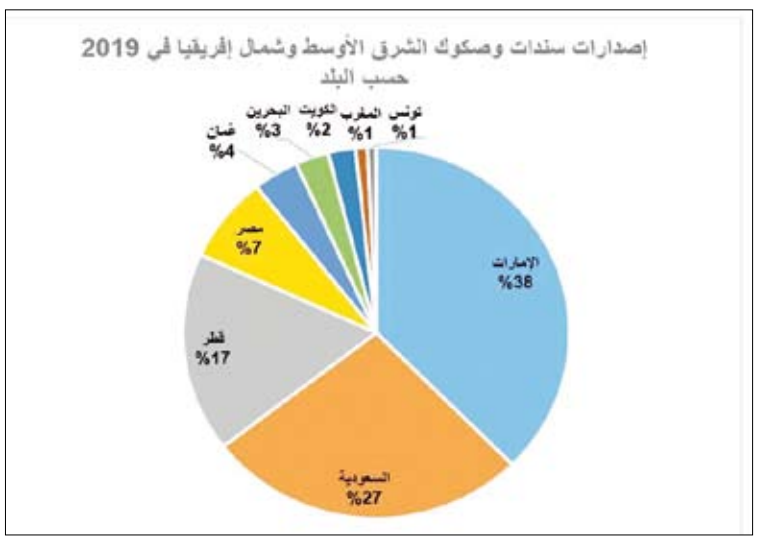

قال تقرير صادر عن شركة الوطني للاستثمار (الذراع الاستثمارية لبنك الكويت الوطني) أن النشاط الإيجابي في أسواق الدخل الثابت العالمية استمر خلال الربع الأخير من 2019 بفضل السياسة النقدية المتشددة التي انتهجتها البنوك المركزية للاقتصادات الكبرى مما انعكس إيجاباً على فئة الأصول هذه. إذ وبحسب ما كان متوقعاً، خفّض الاحتياطي الفدرالي الأمريكي خلال اجتماعه في شهر أكتوبر سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، وهي المرة الثالثة خلال 2019، ليكون إجمالي الخفض 75 نقطة أساس، ويصبح ضمن نطاق 1.50% – 1.75%.

من جانب آخر، أشار التقرير إلى ارتفاع العائد على سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات بمقدار 25 نقطة أساس عند 1.92% في الربع الرابع، وذلك بعد تراجع المخاطر المتعلقة بالنزاع التجاري الأميركي–الصيني إثر الإعلان عن المرحلة الأولى من الصفقة التجارية بينهما. ومن المرتقب أن تؤدي الصفقة إلى إلغاء رسوم جمركية أميركية سابقة. ورغم ارتفاعه في الربع الأخير، إلا أن العائد على سندات الخزينة الأميركية لأجل 10 سنوات انخفض بواقع 77 نقطة أساس خلال عام 2019.

ورافقت جميع البنوك المركزية في مجلس التعاون الخليجي خطوة الاحتياطي الفدرالي الأميركي في الربع الأخير من 2019، حيث خفّضت أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس.

شهدت علاوة المخاطر الاستثمار في الإصدارات السيادية من الدرجة الاستثمارية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لخمس سنوات تقلص بواقع 18 نقطة أساس كمعدل وسطي خلال الربع الرابع. اما بالنسبة للدول المصنفة دون الدرجة الاستثمارية، فانخفضت علاوة المخاطر بالبحرين وعُمان بواقع 60 و90 نقطة أساس على التوالي خلال الفترة ذاتها. وانخفضت علاوة المخاطر لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2019 بعد تراجع المخاطر المتوقعة في المنطقة.

انضمام الأسواق الخليجية إلى «جيه بي مورغان» أكبر حافز لأداء أسواق الدخل الثابت الإقليمية

وفي سياق متصل، يرى التقرير أن انضمام الأسواق الخليجية إلى مؤشر جيه بي مورغان لسندات الأسواق الناشئة يعتبر أكبر حافز لأداء أسواق الدخل الثابت الإقليمية في 2019. إذ ساهم إدراج السندات السيادية لخمس دول خليجية في استقطاب تدفقات جديدة وعزز سيولة أسواق الدين الإقليمية. وتجدر الإشارة إلى أن أداء أسواق الدخل الثابت الإقليمية كان متماشياً مع أداء نظيرتها العالمية خلال 2019.

مستجدات الإصدارات الأولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: وكشف التقرير عن مجموع الديون التي اقترضتها كيانات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي بلغت نحو 18.2 مليار دولار في الربع الأخير من 2019، وهيمن القطاع المالي على الصفقات الرئيسية بحوالي 65% من المجموع، بينما ساهمت الحكومات بنسبة 35%. وبشكل عام وصل إجمالي إصدارات الديون في 2019 إلى مستوى قياسي بلغ 111.2 مليار دولار، بزيادة وقدرها 17.6% مقارنة مع 2018. وشهدت الإصدارات طلباً قوياً من قاعدة مستثمرين متزايدة، وكان أداؤها جيداً نسبياً في السوق الثانوية.

الإصدارات في الربع الرابع

الكويت: أصدر بنك الكويت الوطني سندات ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال بقيمة 750 مليون دولار مع نسبة كوبون تساوي 4.50% ، اصدرت شركة مشاريع الكويت القابضة "كيبكو" سندات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لأجل 7 سنوات مع نسبة كوبون تساوي 4.23%.

المملكة العربية السعودية: أصدرت الحكومة السعودية صكوكاً لأجل 10 سنوات بقيمة 2.5 مليار دولار وهامش ربح 2.97%، أصدرت دار الأركان صكوكاً لأجل 6 سنوات بقيمة 600 مليون دولار وهامش ربح 6.75%، طرحت شركة المراكز العربية صكوكاً لأجل 5 سنوات بقيمة 500 مليون دولار وهامش ربح 5.38%.

تأكيد على المساهمة بخطة 2035 لتحفيز التنوع الاقتصادي

نمو استثمارات «الراية المتميزة القابضة» إلى 25 بالمئة في أقل من عام

- الفجي: حريصون على تشكيل قاعدة استثمارية كويتية صلبة وتحفيز التنوع الاقتصادي
- السالم: «ميداف القابضة» تضخ 10 مليارات جنيه في قطاع التعدين والصناعة المصري

الفجي والسالم خلال المؤتمر الصحافي

صورة جماعية

عقدت شركة الراية المتميزة القابضة مؤتمرا صحفيا بحضور ممثلين عن الإدارة العليا يترأسهم: نائب رئيس مجلس الإدارة جاسم الفجي والرئيس التنفيذي عدنان السالم إضافة الى فريق عمل الشركة وحضور حاشد من قبل ممثلي الوسائل الإعلامية في الكويت المطبوعة والالكترونية والمرئية.

تناول المؤتمر تقديم آخر المستجدات حول عمليات القابضة التي تأسست في مارس 2019 بناء على استراتيجية استثمارية توسعية في أسواق رأسية، دعما لخطة الكويت للتنمية 2035 التي تتضمن في أهم بنودها تحويل الكويت الى مركز مالي واستثماري واعد في المنطقة، وذلك من خلال التركيز على سياسة التنويع الاقتصادي وإيجاد مصادر جديدة للدخل وتقليل المخاطر حرصا على مصلحة المستثمرين. وبناء عليه، انطلقت الراية المتميزة القابضة في السوق الكويتية وفق رؤية توسعية تشمل أسواق المنطقة والعالم؛ وبالاستناد الى بنود استراتيجيتها، حرصت الراية القابضة منذ بدايتها على اقتناص الفرص الاستثمارية الواعدة حيث كانت باكورة استثماراتها الاستحواذ على 35% من شركة البحر المتوسط وافريقيا القابضة "ميداف للاستثمارات" والتي يندرج تحتها ميداف المالية التي صنفت على انها بنك استثماري متكامل في السوق المصري، مع التركيز على أنشطة سوق المال، والخدمات المالية غير المصرفية والاستثمار المباشر؛ يذكر أن الراية القابضة هي من أبرز المستثمرين في ميداف القابضة والتي يرأس مجلس ادارتها أيضا عدنان سلمان السالم.

استهل المؤتمر بكلمة لنائب رئيس مجلس إدارة الراية القابضة، جاسم الفجي الذي تحدث عن هيكلية الشركة ودور مجلس الإدارة في الاشراف على توسعات القابضة الاستراتيجية بالتعاون مع الإدارة التنفيذية واللجان المدققة وتقديم الاستشارات الضرورية لذلك. كما نوه الفجي الى حرص الراية القابضة على ان تشكل قاعدة استثمارية كويتية صلبة وتحفيز التنوع الاقتصادي وفي تثقيف المهارات الكويتية حول أهمية القطاع الاستثماري مع إعطائها فرصة للانخراط في فريقها المهني وتطوير قدراتها.

الراية القابضة تصعد بقوة في القطاع الاستثماري

أفصح الرئيس التنفيذي للراية القابضة، عدنان سلمان السالم، على أن الراية المتميزة القابضة تتجه الى آفاق واعدة من الازدهار، اذ حققت نموا في استثماراتها في ميداف القابضة بالسوق المصرية نسبة 25% في فترة لم تتخطى العام بعد، مؤكدا على أن هذا النمو هو مؤشر دامغ على جدوى الاستثمار مع ضمان عوائد مجدية للمستثمرين، نظرا الى ان السوق المصرية تعتبر من الأسواق الواعدة للاستثمارات الأجنبية بالنظر الى التسهيلات الاستثمارية التي تمنحها للمستثمرين، حيث تحتل مرتبة متقدمة عالميا في توفير مناخ مستدام للاستثمار وتتمتع بدرجة استقرار دولية عالية، كما تتمتع ببنية تحتية تنافسية مشجعة على الاستثمار؛ يضاف الى ذلك التزام الحكومة المصرية بالتخطيط المستقبلي وفق رؤية طويلة الأجل مع كامل استعدادها للاستجابة الى التغيرات والتحديات بمرونة وفعالية. يضاف الى ذلك التوجه الحالي لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الكويت ومصر لجهة البرامج الاستثمارية اذ تشير التقديرات الى ان نسبة الاستثمارات الكويتية تبلغ نحو 25 % من حجم الاستثمارات العربية في مصر وتحتل المرتبة الثالثة بين هذه الاستثمارات.

وأشار الى أن عمليات الراية القابضة، تتخطى أسواق الشرق الأوسط وشمال افريقيا لتغطي أسواقا في أوروبا والصين وذلك من خلال حصتها في ميداف القابضة؛ وأوضح السالم في هذا الاطار الى أن الأخيرة قد عمدت الى تأسيس شركة مالية في السوق البريطاني: "ميداف–بريطانيا"، حيث قامت بالاستحواذ على شركة استثمارية التي سوف تكون بمثابة الذراع المالي، تتولى دراسة الفرص الاستثمارية في أسواق أوروبية واعدة أبرزها سويسرا والصين.

وشرح السالم بأن الشركة حاليا في صدد التفاوض للاستحواذ على بنك استثماري في سويسرا على أن يتم الإعلان عن الصفقة في وقت لاحق.

كما تطرق السالم الى تطورات عمليات ميداف القابضة، مؤكدا على أن الشركة تعزز حاليا من نطاق استثماراتها باتجاه قطاعات اقتصادية متنوعة؛ حيث عملت مؤخرا على ضخ الاستثمارات في قطاع التعدين والصناعة بما يعادل 10 مليار جنيه مصري، اذ سوف يتم قريبا الإعلان عن استحواذها على ثلاثة مصانع من ضمنها اكبر مصنع لإعادة تدوير الورق، يضاف الى ذلك استحواذها مؤخرا على حصة 26% من أسهم شركة الثريا لتكرير الزيوت حيث بلغت قيمة الصفقة أكثر من 30 مليون جنيه مصري، وهي أكبر صفقة تبرمها المجموعة في عام 2019 وجاري دراسة رفع الحصة لـ51% وذلك نتيجة لما رأته الشركة من تحقيق عوائد مجدية .

يذكر أن ميداف القابضة تنشط في قطاعات اقتصادية متعددة منها: بنوك الاستثمار، التأجير التمويلي، التأمين، والوساطة التأمينية، بالإضافة إلى السمسرة العقارية والاستشارات المالية، كذلك القطاع الصناعي العقاري والمالي والتعدين إلى جانب المشاريع التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا المالية لمواكبة روح العصر التكنولوجية حيث تم الاستحواذ على شركة حلول تقنية كاستثمار مباشر للراية القابضة لتقديم أفضل العوائد المستدامة للمستثمرين، الامر الذي يؤدي الى تشكيل منصة متكاملة من الخدمات الاستثمارية المتكاملة في المستقبل القريب

وبناء على رؤية واستراتيجية الراية القابضة لتنويع مصادر الدخل من خلال القطاعات الاقتصادية كقطاع التامين وذلك من خلال ضم شركة الراية للتامين تحت مظلتها وقطاع الأغذية من خلال شركة السلام المتخصصة باستيراد وتوزيع المنتجات الغذائية.

استثمارات الراية القابضة في مجال الطيران يخدم توسعاتها في مجال الفندقة في المملكة العربية السعودية

كشف السالم أيضا عن الخطة التوسعية للراية القابضة في سوق المملكة العربية السعودية التي تعمل وفق استراتيجية بناءة على تطوير عملياتها وتقديم خدمات نوعية ذات قيمة مضافة الى العملاء وذلك التزاما بدعمها لخطة التنمية السعودية 2030 الرامية الى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاقتصاد. وفي هذا الإطار أشار السالم الى أن شركة "الراية" للطيران، التي تأسست تحت مظلة "ميداف القابضة، وتهدف الى تغطية أسواق المنطقة، تشكل قيمة مضافة لأعمال شركة الراية المتحدة، المتخصصة في الإدارة الفندقية عبر فرعها في المملكة العربية السعودية؛ اذ ترتكز بنود استراتيجيتها التنموية على التحول الى مزود خدمات موحد، يحصل من خلاله العميل على باقات متكاملة لقضاء مناسك الحج والعمرة وتشمل إقامة فندقية، تذاكر سفر، خدمات نقل، تخليص معاملات، التأشيرات وهذا غيض من فيض. وأوضح السالم بأن شركة الراية المتحدة العقارية، التي تقع تحت مظلة الراية القابضة تخطط للتوسع الاستراتيجي في سوق المملكة عبر دراسة الاستحواذ على فنادق جديدة وتنمية حصتها من سوق الضيافة الفندقية. وختم السالم مؤكدا على أن مسيرة الراية المتميزة القابضة تتجه تصاعديا، تدعمها رؤية استراتيجية من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكفاءة فريقها المهني باستكشاف فرص استثمارية تكون الخيار الأول للمساهمين وطموحاتهم.

قالت إن وعود وزيرة المالية لا تتطابق مع برنامج «ضبط الانفاق الجاري»

«الجمعية الاقتصادية»: الحكومة لا تملك برنامجاً حقيقياً وشفافاً للإصلاح المالي

قال بيان صادر عن الجمعية الاقتصادية الكويتية حول مشروع قانون الميزانية العامة الجديدة، لقد عرضت وزارة المالية مؤخرا الملامح الرئيسية لمشروع قانون الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2021/2020، والذي تضمن عجزا تقديريا بنحو 7.7 مليار دينار كويتي قبل استقطاع مخصصات الأجيال القادمة، ونحو 9.2 مليار دينار بعد الاستقطاع. وفي سياق الحلول المقترحة لهذا العجز أشارت وزيرة المالية إلى ضرورة إعادة النظر في رواتب موظفي القطاع الحكومي. وقد أثار تصريحها هذا ردود فعل ساخطة من جانب عدد من النواب وكتاب الأعمدة الصحفية ووسائل التواصل الاجتماعي، وشرائح مجتمعية كثيرة.

وأعقب ذلك تراجع معالي وزيرة المالية عن مضمون هذا التصريح، بل وتأكيدها بعدم وجود نية لدى الحكومة للمساس بالدعوم وأن ما قصدته بالنظر في الرواتب إنما يتعلق بالبديل الاستراتيجي الذي سيترتب على تطبيقه زيادة رواتب موظفين في القطاع الحكومي بنحو 30%. وقد رافق تراجع الوزيرة عن تصريحاتها، قيامها بإطلاق وعود لا تتطابق مع برنامج العمل الحكومي الذي نص على " ضبط الانفاق الجاري؛ وذلك بالحد من التوسع في المصروفات، وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه ". وتدل هذه التصريحات المتعارضة على أن الحكومة لا تملك برنامجا حقيقيا وشفافا للإصلاح المالي، وأن المسئولين الحكوميين، وعلى أعلى المستويات، ما زالوا يطرحون حلولا ارتجالية غير واقعية وغير مدروسة.

إن العجز التقديري المعلن في برنامج العمل الحكومي ما هو إلا محصلة طبيعية لتجاوز حجم الإنفاق العام التقديري وهو 22.5 مليار دينار لحجم الإيرادات العامة التقديرية وهي 14.8 مليار دينار. وقد ساد لغط كبير كما هي العادة بعد كل إعلان عن عجز تقديري في مشروع جديد للميزانية العامة، حيث جادل البعض بعدم وجود عجز فعلي في الميزانية العامة في حالة إضافة عوائد الصندوقين السياديين (الاحتياطي العام وصندوق الأجيال القادمة) إلى الإيرادات. علما بأن صندوق النقد الدولي كان قد قدر فائض الحساب الختامي للسنة المالية السابقة بعد إضافة تلك العوائد بنحو 5.3 مليار دينار. ولابد من التأكيد في هذا الصدد بأن هذا الفائض سيتحول إلى عجز فعلي خلال سنوات قليلة قادمة في حالة استمرار الإدارة المالية للدولة على نفس نهجها الحالي في الانفاق العام.

وفي الحقيقة فإن الدولة تلجأ إلى تغطية العجز الفعلي للميزانية من السحب من صندوق الاحتياطي العام كما هو الحال في السنوات الخمس الأخيرة، بينما يحظر القانون على الدولة إضافة عوائد صندوق الأجيال القادمة وهو الصندوق السيادي الأكبر إلى الإيرادات العامة أو استخدام هذه العوائد في تمويل العجز، حيث نص المرسوم بقانون رقم 106 لسنة 1976 بشأن إنشاء احتياطي الأجيال القادمة على إضافة عوائد استثماراته إلى رصيده، إذ أن الهدف من إنشاء الصندوق هو تأمين مستقبل الأجيال القادمة.

إن الجمعية الاقتصادية تؤكد أن الأسباب الرئيسية وراء هذا العجز المتكرر في الميزانية العامة لدولة الكويت لا تكمن في تضخم فاتورة الرواتب ، ولا في الانفاق المتزايد على الدعوم، بل هي نتيجة حتمية لضعف الادارة الاقتصادية الحكومية التي عجزت على مدى سنوات طويلة من عمر النفط عن معالجة الخلل الهيكلي المتمثل في اعتماد الاقتصاد الكويتي على مورد وحيد للدخل، والتي عجزت عن تفعيل خطط جادة للتنويع الاقتصادي، وعن تنمية مصادر إيرادات إضافية، وعن سن تشريعات محفزة ومشجعة للاستثمار، وعن تبني سياسات دعم المنتجين الأكفاء ومحاسبة المقصرين.

كما أن عجز الميزانية ناتج عن استمرار النهج الخاطئ في إعداد تقديراتها إذ تترك الإدارة المالية للجهات الحكومية تقدير احتياجاتها من النفقات وفق نص المادة 5 من القانون رقم 31 لسنة 1978 بشأن قواعد إعداد الميزانيات العامة، بينما تتجاهل نص المادة 2 من نفس القانون التي تشترط مراعاة الميزانية لمتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعجز الميزانية ناتج أيضا عن استمرار الهدر في الانفاق العام خصوصا في المشاريع الكبرى وعقود الصيانة والأوامر التغييرية ومخصصات اللجان الصورية وحسابات العهد، وكانت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية قد قدرت هذا الهدر في دراسة سابقة عرضتها على ملتقى الكويت للاستثمار الذي عقد في 20 / 3 / 2018 بنسبة 40% من الإنفاق الحكومي، ورغم مرور ما يقارب السنتين على هذه الدراسة لم نلمس أي مبادرات أو إجراءات فعلية من جانب الحكومة تهدف إلى وقف هذا الهدر، أو الحد منه.

وبدلا من أن تعلن الوزيرة في مواجهة هذا العجز عن بذل كافة الجهود الممكنة من أجل معالجة أسبابه الحقيقية، وبدلا من أن تعلن التزامها ببرنامج إصلاح مالي حقيقي، نجدها تؤكد بأن " الحكومة ستُحارب " من أجل انتزاع موافقة مجلس الأمة على قانون الدين العام، الذي يهدف إلى تمويل العجز عن طريق الاستدانة من الخارج. وتعرب الجمعية الاقتصادية عن قلقها البالغ من اللجوء مجددا إلى الدين العام الخارجي بوصفه ملاذا سهلا في ظل الملاءة المالية العالية التي تتمتع بها الكويت، إذ أن من شأن مثل هذا التوجه أن يزيد من تقاعس الإدارة العامة عن السير باتجاه إصلاح اقتصادي حقيقي ينقذ الكويت من مأزق اعتماد مستقبلها على أسواق النفط الدولية المتقلبة وغير المضمونة في الأمد البعيد.